برنامج التمكين 7: من أجل المناصرة المستنيرة والمتسقة والتوعية والتعليم والاتصال

مقدمة عامة

122. يساهم البرنامج 7 في تنفيذ استراتيجية الاتصال لخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط (2018-2023) المعتمدة في عام 2017 (مؤتمر الأطراف 20 - القرار IG.23/3) واستراتيجية الاتصال التشغيلية 2020-2021 المعتمدة في عام 2019 (قرار مؤتمر الأطراف 21 - IG.24/2). يتم تحقيق ذلك من خلال تكامل وتنسيق جميع اعتبارات المناصرة والتوعية والتعليم والاتصال من خلال نظام اتفاقية خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة - برشلونة، مع الاستفادة من الإنجازات الهامة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الرقمية. وسيشمل ذلك تعزيز "محو الأمية في المحيطات" وإشراك الاتصالات وزيادة الوعي والتعليم بشأن البيئة الساحلية والبحرية.

123. يجب أن تكون الاتصالات المبتكرة قوة دافعة للمناصرة البيئية التمكينية. وتهدف إلى أن تكون مبتكرة وشاملة، وتستخدم موطئ قدمٍ متنامٍ في المجالات الرقمية ومساحات الوسائط الاجتماعية للوصول إلى مجموعة متنوعة وموسعة من الجماهير وأصحاب المصلحة والتفاعل معهم. كما تهدف إلى تمكين الأفراد والجماعات للعمل البيئي، مع التركيز على أصوات القطاعات والجهات الفاعلة عادة خارج الفضاء البيئي. يجب أن تزيد الوعي وتشرك أصوات الشباب والمستهلكين والطلاب ورجال الأعمال والبيئيين والناشطين والنساء وقادة الابتكار والجهات الفاعلة والمنظمات الدينية - من بين آخرين. التعليم هو مفتاح زيادة الوعي وتمكين الأجيال القادمة باستخدام التقنيات الرقمية الجديدة.

المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية

124. يساهم البرنامج 7 في العديد من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك الواردة في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة "التعليم الجيد" ويتماشى مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2025 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولا سيما برامجها الخاصة بالسياسة العلمية والتحول الرقمي.

أهم غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في البرنامج 7:	
الهدف 4. التعليم الجيد:	الغايتان 4.4 و4.7
الهدف 5. المساواة بين الجنسين:	الغايتان 5.5 و5 ب
الهدف 12. الاستهلاك والإنتاج اللذان يتسما بالمسؤولية:	الغاية 12.8
مع ملاحظة أن البرنامج 7 يساهم أيضًا في جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى المذكورة	

الأهداف

125. يتضمن البرنامج 7 الأهداف الاستراتيجية التالية المرتبطة باستراتيجية الاتصال لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط (2018-2023) واستراتيجية الاتصال التشغيلية 2020-2021:

1. تعزيز مكانة خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط كصوت رسمي بشأن البيئة والتنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والدعوة إلى رؤية الاستراتيجية متوسطة الأجل لصانعي السياسات؛
2. تشجيع التزام ومساهمة أصحاب المصلحة الرئيسيين في دعم أولويات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وتعزيز المشاركة العامة في عملها؛
3. رفع مستوى قدرات الاتصال والنشر لمنظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط واتفاقية برشلونة؛
4. ضمان التواصل المتسق والشروع في التحول الرقمي ؛
5. وتعزيز "محو أمية المحيطات" وإشراك الاتصال والتوعية والتثقيف بشأن البيئة الساحلية والبحرية نحو أهداف مختلفة: المسؤولون المنتخبون، والسياح، والمهنيون، وما إلى ذلك من خلال تطوير أدوات مبتكرة (التسويق الاجتماعي ... إلخ).

النتائج

النتيجة 7.1 إعلام أصحاب المصلحة وواضعي السياسات بحالة البحرالأبيض المتوسط وساحله وتوعيتهم بالقضايا البيئية ذات الأولوية.

126. سوف تدعم استراتيجية الاتصال المنفذة بموجب هذه النتيجة الأهداف البيئية المطروحة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها من خلال تحديد مجموعات الجمهور المستهدفة والمشاركة الفعالة معها، فضلاً عن تكثيف رسائل خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط التي تعزز مفهوم التواصل المتسق. بالنسبة لواضعي السياسات ومجموعات أصحاب المصلحة الآخرين (الذين ستؤثر آراؤهم وأعمالهم بشكل مباشر على نتائج الاستراتيجية المتوسطة الأجل)، من المهم وجود مكان للدفاع عن السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق أهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل - وعلى نطاق أوسع - الحالة البيئية الجيدة (GES). ستشكل الدعوة إلى انتعاش أخضر في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك من خلال إعطاء الأولوية للخيارات المستدامة في سياق التعافي من كوفيد-19، والامتثال الكامل لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، والالتزام المتجدد بأهدافها في الاجتماعات والمنتديات رفيعة المستوى. في إطار هذه النتيجة، سيتم تقديم المناصرة كعملية مدروسة باستخدام مجموعة من الأدوات، بما في ذلك تعزيز الترابط بين علوم والسياسات، وزيادة الوعي، وإنتاج ونشر المنشورات الرئيسية ومنتجات الاتصال الأخرى، وتنظيم الحملات، والتفاوض، والمشاركة الإعلامية، من أجل إقناع صانعي القرار، والمؤثرين، والشركاء، والمؤسسات والمجتمعات لتأييد و/أو تنفيذ سياسة وإجراءات مؤيدة للحالة البيئية الجيدة. وستدعم إجراءات المعلومات والاتصالات والمناصرة بموجب هذه النتيجة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تفويض وعمليات خطة عمل البحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية برشلونة. و من أجل تعزيز الروابط مع الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، سيعتمد تمرين استعراض الأقران الذي يدمج الاستخدامات الرئيسية للمحيطات (صيد الأسماك، والسياحة البحرية والساحلية، والنقل البحري، وما إلى ذلك) وفي إطار المنتدى البحري الإقليمي مع شركاء آخرين. يجب أن يتطرق الوعي والمناصرة إلى القطاع الخاص والشركات فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ تحقيقا لهذه الغاية، يمكن استكشاف مفهوم المسؤولية البيئية للشركات للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة/"المحيط المعتمد" ليتم نشره في البحر الأبيض المتوسط من خلال أساليب مختلفة.

النتيجة 7.2 توعية المواطنين والجمهور والتواصل معهم من خلال حملات علوم المواطنين والحملات الرقمية.

127. يزيد الاتصال الخارجي الفعال من الرؤية والدعم العام لأهداف خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط. من الضروري رفع مستوى الوعي النشط وتحقيقه حول الدور الحاسم الذي يلعبه نظام اتفاقية برشلونة وخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط في حماية بيئة البحر الأبيض المتوسط وتعزيز التنمية المستدامة. سيتم اتخاذ إجراءات مختلفة لتقديم هذه النتيجة المهمة مثل الحملات الرقمية المواضيعية وأدوات إدارة المعرفة وحزم التعليم حول الموضوعات الرئيسية لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وعلوم المواطن.

128. سيتم الترويج - في هذا السياق - لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها المكتسبة وتقديمها إلى الجامعات ذات الصلة في بلدان البحر الأبيض المتوسط من خلال وضع مناهج مخصصة وتقديمها وتوزيعها على أصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاعين العام والخاص. يجب تعزيز الإنجازات الرئيسية لخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط لزيادة الوعي والتثقيف حول الجوانب الرئيسية لتفويض نظام اتفاقية برشلونة وخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط - مثل تلك الموضحة في البرامج الموضوعية لهذه الاستراتيجية - بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني (CSOs) السلطات العامة المعنية وأصحاب المصلحة. سيتم تنفيذ أنشطة التوعية والحملات الرقمية، مما يعطي رؤية لصانعي التغيير والمبتكرين البيئيين الذين يقدمون منافع بيئية واجتماعية لمجتمعاتهم في البحر الأبيض المتوسط. كما سيتم تعزيز دور مجتمع رواد الأعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط (مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب) واحتياجاتهم وأنشطتهم ومنتجاتهم.

النتيجة 7.3 نحو تحول رقمي: استخدام التقنيات الرقمية لتحسين الشبكات وإبراز خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط

129. سوف تهدف الإجراءات المتوخاة بموجب هذه النتيجة إلى ضمان تغيير تحولي في هذا المجال ضمن نظام اتفاقية برشلونة وخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط. يجب أن يؤدي هذا التحول الرقمي إلى تحسين استخدام التقنيات الرقمية، وتقوية الشبكات وتعزيز رؤية خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط. يعد بناء القدرات الرقمية أمرًا جوهريًا لتحقيق تقدم حقيقي ومستدام في الأبعاد المختلفة للرقمنة، ويتطلب تطوير المهارات والتدريب الفعال - فضلاً عن بناء القدرات - فيما يتعلق بالمهارات والبنى التحتية الرقمية. كما ستساهم بشكل كبير في إزالة حواجز الشمول الرقمي - حتى أكثر وضوحًا خلال جائحة COVID-19 - وإطلاق العنان لمزايا التكنولوجيا، بما في ذلك الاستخدام الأكثر فعالية للتقنيات الناشئة وضمان بقاء الأفراد آمنين ومحميين ومنتجين عبر الإنترنت.

6. التنفيذ

6.1. أساليب التنفيذ والشراكات

130. سيتم تفعيل تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل من خلال برامج العمل لفترة السنتين، والتي يتم إعدادها من خلال عملية تشاورية داخل نظام خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط، وفقًا للأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في مقرر الدورة الخامسة عشر لمؤتمر الأطراف القرار رقم IG.17/5 "ورقة الإدارة"، والمعتمدة من قبل الجهات المعنية مؤتمرات الأطراف (رقم 22، و23، و24). ستفوض قرارات مؤتمر الأطراف التي تعتمد خطة العمل والميزانية لفترة السنتين مكونات خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط لتنفيذ أنشطة محددة في إطار برامج ونتائج الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بما يتماشى مع نطاق عمل وتفويض كل مكون، المنصوص عليها في قرار مؤتمر الأطراف رقم IG.19/5 "تفويض المكونات من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل". يجب أن تتضمن خطة العمل أيضًا مؤشرات وأهداف محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وواقعية وفي الوقت المناسب (SMART) متوافقة تمامًا مع تلك الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، في ضوء رصد وقياس التقدم المحرز في التنفيذ على أساس كل سنتين.

131. سيتم تحويل أموال برنامج العمل والميزانية إلى مكونات خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط - وفقًا لقرارات مؤتمر الأطراف ذات الصلة - من خلال وثائق المشروع والصكوك القانونية الموقعة مع كل مكون. ستتم إدارة الأموال المخصصة لتنفيذ برنامج العمل من خلال نظام أوموجا (UMOJA) التابع للأمم المتحدة. تحكم الإدارة المالية لميزانية برنامج العمل *"اللوائح والقواعد والإجراءات المالية للأطراف المتعاقدة وهيئاتها الفرعية وأمانة اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط"*، التي اعتمدها مؤتمر الأطراف الثامن عشر من خلال القرار IG. 21/15.

132. إن تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل هي عملية جماعية. يجب استخدام الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل كمنصة مشتركة للإجراءات المشتركة ليس فقط من قبل الأطراف المتعاقدة ونظام خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية برشلونة، ولكن أيضًا لتعزيز التعاون مع المنظمات والبرامج الدولية والإقليمية الأخرى النشطة في البحر المتوسط وكذلك مع المجتمع المدني (خاصة شركاء خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط وأعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة). تحتاج الاستراتيجية المتوسطة الأجل إلى دعم سياسي قوي وتعزيز المسؤولية والمساءلة والشفافية من جميع الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذها، بما في ذلك من سيكون مسؤولاً عن كل إجراء. يجب أن تساهم الالتزامات الفردية والإجراءات اللاحقة من قبل الأطراف المتعاقدة في الأهداف العالمية والإقليمية من أجل سد فجوة التنفيذ الحالية. من أجل أن تكون الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل مرنة بما يكفي للاستجابة للتحديات الناشئة، يجب تطويرها وتنفيذها بنهج إدارة تكيفي. في عدد من الحالات، ستدمج الاستراتيجية المتوسطة الأجل اهتمامات جديدة من خلال زيادة تعاونها مع المنظمات الرائدة أو المتخصصة الأخرى. إن تعزيز التعاون هو المفتاح لتحسين الإدارة المتكاملة للمحيطات وضمان معالجة جميع القضايا الرئيسية بشكل صحيح. وسيشمل ذلك التعاون مع شركاء خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط لضمان الميزة النسبية في التنفيذ واستخدام الأدوات الموجودة وأفضل الممارسات. كما أن الجهود المبذولة لتعزيز الإرادة السياسية في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل ضرورية. لطالما كان المجتمع المدني مجموعة مهمة من أصحاب المصلحة في نظام خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط. ويظل دورها بالغ الأهمية في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل. تعد كلمتي "التآزر" و "التكامل" - مرة أخرى - هي الكلمات الأساسية عند البحث عن الفعالية والتأثيرات الإيجابية والاستدامة. ولهذه الغاية، يمكن للقطاع الخاص أن يصبح حليفًا مهمًا ومساهمًا في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل، خاصةً دوره الرئيسي في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

133. يتعاون نظام خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط بشكل وثيق مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي (لا سيما المفوضية الأوروبية والمنطقة الاقتصادية الأوروبية)، ولا سيما أن الاتحاد الأوروبي طرف متعاقد. علاوة على ذلك، وقعت خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرات تفاهم فردية مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وأمانة الاتحاد من أجل المتوسط، والمجلس العام لمصايد الأسماك في المتوسط، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي ولجنة البحر الأسود. من بين المنظمات الدولية والإقليمية التي يتعاون معها خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة طويلة، فإن الجهات التالية - التي تلعب بالفعل دورًا في البحر الأبيض المتوسط - هم لاعبين مهمين محتملين يُتوقع أن يساهموا في تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2027: الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، والشراكة العالمية للمياه في منطقة المتوسط، والشراكة الدولية لحماية الطيور، والصندوق العالمي لحماية الطبيعة في المتوسط، وشبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومرصد الطاقة المتوسطي والوكلاء الماليين الدوليين مثل المرفق الفرنسي للبيئة العالمية ((FFEM، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومؤسسة التمويل الدولية ((IFC، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والبنك لدولي. كما تم توقيع مذكرات تفاهم في الماضي مع الأطراف المتعاقدة الفردية (أي اتفاقية التعاون الثنائي مع الوزارة الإيطالية للبيئة وحماية الأرض والبحر) لدعم تنفيذ تفويض خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط والأهداف المشتركة في المجالات ذات الأولوية.

134. سيكون دور الدعم أيضًا أساسيًا لإقناع صانعي القرار والمؤثرين والشركاء والمؤسسات والمجتمعات بدعم وتنفيذ الإجراءات التي تسهم في تحقيق أهداف ونتائج الاستراتيجية المتوسطة الأجل، والمساهمة في خطة عام 2030 والأولويات العالمية الأخرى وتعزيز "*الانتعاش الأخضر*" في مرحلة ما بعد كوفيد-19 في البحر الأبيض المتوسط. كما هو مذكور في مجموعة أدوات مناصرة شعبة النظم الإيكولوجية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "*يتم تعريف المناصرة أنها عملية تسعى إلى التأثير، أو تغيير قرار، أو سياسة، أو قانون، أو ممارسة، أو موقف، أو عملية*."

6.2. التمويل وتعبئة الموارد

135. تدخل الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل - ذات الطابع الاستراتيجي - في تفاصيل الميزانية. يمكن العثور على هذه التفاصيل - بالإضافة إلى الجهات الفاعلة والمكونات المسؤولة عن التنفيذ حسب النشاط - في برنامج العمل للفترات المالية ذات الصلة للفترة 2022-2027. يظل المصدر الرئيسي لتمويل تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل هو الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط ومكوناته، على النحو الذي حددته الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها. هناك حاجة إلى وجود موارد إضافية بسبب تعقيدها ومستوى الطموح العالي.

136. تمثل التحدي الرئيسي لأهداف الاستراتيجية في توافر الموارد المالية، ولا سيما مع مراعاة الظروف العالمية والإقليمية. إن الممارسة الجيدة في السنوات الماضية، والمتمثلة في حشد تمويل إضافي لمشروعات محددة، بما يتمشى مع برنامج العمل وبالتشاور مع الأطراف المتعاقدة، يجب أن تستمر وتتوسع لتشمل أيضًا مانحين آخرين. وينبغي مواصلة وتعزيز التعاون الثنائي مع الأطراف المتعاقدة الفردية لدعم تنفيذ أنشطة محددة لإجراءات العمل بما يتماشى مع أهداف ونتائج الاستراتيجية متعددة الأطراف، بالاستفادة من الممارسات الناجحة لدورة الاستراتيجية متوسطة الأجل السابقة. وستكون الاستراتيجية المحدثة لتعبئة الموارد التي تم تبنيها في قرار مؤتمر الأطراف رقم 20 وتذييلها المنقح المعتمد في مؤتمر الأطراف رقم 21 بمثابة دليل لتحقيق هذه الغاية.

137. من المتوقع أن يتم تنفيذ عدد كبير من المشاريع خلال الاستراتيجية المتوسطة الأجل التي ستسهم بشكل كبير في أهدافها. وتشمل ما يلي:

1. "برنامج البحر الأبيض المتوسط (MedProgramme) التابع لمرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: *تعزيز* الأمن البيئي (2020-2025)؛
2. مشروع الاتحاد الأوروبي لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين-المناطق البحرية المحمية «نحو *تحقيق الوضع البيئي الجيد في البحر المتوسط وساحله من خلال شبكة من المناطق البحرية المحمية ممثّلة إيكولوجيًا ومُدارة بكفاءة وخاضعة للرصد* (2019-2023)؛
3. المشروع الثالث لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في البحر الأبيض المتوسط (ECAP MED III) التابع للاتحاد الأوروبي "دعم التنفيذ الفعال للرصد والتقييم المتكاملين المستند إلى نهج النظام الإيكولوجي للبحر المتوسط والسواحل ولتقديم تقرير حالة الجودة المستندة إلى البيانات لعام 2023 بالتآزر مع التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية التابع للاتحاد الأوروبي" (2020-2023)؛
4. المشروع الثاني لمكافحة القمامة البحرية التابع للاتحاد الأوروبي، الذي سيعزز ويدعم الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة لمنع النفايات البحرية وإدارتها بشكل فعال من خلال تنفيذ الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط (2020-2023)؛
5. المرحلة الثانية للاتحاد الأوروبي من مشروع سويتش-مايد II "لدعم انتقال بلدان البحر الأبيض المتوسط إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين" (2019-2023).

نظرة عامة على برنامج المتوسط (MedProgramme)

سيساهم "برنامج البحر الأبيض المتوسط (MedProgramme): تعزيز الأمن البيئي" (2020-2025) التابع لمرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في جميع البرامج السبعة الموضحة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل لخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2022-2027 من خلال الإجراءات ذات الأولوية للحد من الضغوط البيئية الرئيسية العابرة للحدود في المناطق الساحلية، لتعزيز المرونة المناخية والأمن المائي وتحسين صحة وسبل عيش سكان المناطق الساحلية. وستقوم بذلك من خلال حافظة قوية من ثمانية مشاريع للأطفال تقدر قيمتها بأكثر من 905 مليون دولار (43376147 دولار كمنح و861666654 دولار في التمويل المشترك، بما في ذلك 610 مليون دولار في شكل قروض بشروط غير ميسرة).

وبشكل أكثر تحديدًا، سيعالج برنامج البحر الأبيض المتوسط الأسباب الجذرية للتحديات البيئية الأكثر إلحاحًا في المنطقة من خلال الإجراءات المستهدفة في المجالات ذات الأولوية للحد من التلوث وتعزيز الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه والموارد الحية وتنفيذ الأدوات لبناء مجتمعات ساحلية قادرة على التكيف مع تغير المناخ. علاوة على ذلك، سوف يعمل كمختبر لاختبار الأساليب المبتكرة التي تعزز تحقيق الأهداف البيئية من خلال الاستخدام الفعال لأصول المعرفة، والرصد والإبلاغ عن النتائج، وتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر حافظة برنامج البحر الأبيض المتوسط. يقدم النص التالي سرداً موجزاً للمساهمات الرئيسية لبرنامج البحر الأبيض المتوسط في البرامج السبعة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، والمساهمات الإضافية من برنامج البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بإدارة المعرفة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والإبلاغ عن النتائج، فضلاً عن رسم خرائط لمخرجات برنامج البحر الأبيض المتوسط مقابل برامج الاستراتيجية متوسطة الأجل.

6.3. الرصد والتقييم

138. تحت قيادة الأطراف المتعاقدة والهيئات الفرعية لنظام خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط /برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية برشلونة، ستعمل أمانة خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط /برنامج الأمم المتحدة للبيئة (وحدة التنسيق) بما في ذلك البرنامج المعني بتقييم التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط والتحكم فيه(MEDPOL) ومراكز الأنشطة الإقليمية مع الأطراف المتعاقدة لتنفيذ الاستراتيجية وستضمن تنسيق عمليات الرصد والتقييم.

139. سيتم الرصد بطريقة مشتركة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وخطة العمل، بتنسيق من وحدة تنسيق خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط، وخطة الامتثال البيئي (ECP). وسيتم إبلاغ المكتب وجهات الاتصال ولجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة واستشارتها وفقًا لذلك. وستُعرض نتائج عملية الرصد كل سنتين على مؤتمر الأطراف للحصول على المعلومات والتعديلات الممكنة للتخطيط، في حين سيتم تنفيذ تقييم الاستراتيجية المتوسطة الأجل وتقديمها إلى مؤتمر الأطراف في نهاية فترة الست سنوات.

140. القدرة على قياس الأداء هي خطوة أساسية. هناك حاجة لإدارة الأداء وتقديم ضمانات للأطراف المتعاقدة والمانحين بأن استثماراتهم تساهم في إحداث تأثير كبير. للقيام بذلك، تستخدم خطة عمل البحر المتوسط إطار أداء على النحو المتفق عليه مع الأطراف المتعاقدة. تعتبر النتائج الاستراتيجية التي يتعين تحقيقها ضرورية في إطار الأداء. تعمل مؤشرات الأداء والأهداف ذات الصلة على تمكين خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط من قياس التقدم مقابل هذه الإنجازات المتوقعة.

141. هناك حاجة إلى تنفيذ مبادئ مشاركة البيانات بشأن المؤشرات والبيانات المتعلقة بنظام رصد الاستراتيجية متوسطة الأجل. وكما هو متوقع أيضًا في استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة، سيتم تعزيز هذه العملية وتسهيلها من خلال منصة متسقة لتبادل المعلومات والخبرات وأوجه التآزر، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا مبادئ أنظمة معلومات البيئة المشتركة (SEIS) للاتحاد الأوروبي بشأن مشاركة البيانات.

142. سيكون تقييم التقدم المحرز في برنامج العمل - الذي يصدر كل سنتين - بمثابة إنذار مبكر يدعو إلى إجراء تعديلات عند الضرورة لتحقيق أهداف ونواتج الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وفي الوقت نفسه، ستقدم استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة - ذات المنظور الأطول - أفقًا زمنيًا أكثر فعالية للتخطيط للتأثير الإقليمي. سيتم تقييم ممارسة الاستراتيجية المتوسطة الأجل بالكامل في نهاية فترة الست سنوات من خلال تقييم مستقل قائم على المؤشرات يتم إجراؤه في عام 2027.